العلاقة بين عدم المساواة في توزيع الدخل والنمو الاحتوائي

سحر الشافعي محمد عيسوي
باحثة دكتوراة اقتصاد كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

إشراف
أ. د/ حسنى حسن محمد مهران
أستاذ الاقتصاد والعميد الأسبق كلية التجارة جامعة بنها
أ.د/ احمد صبري أبوزيد
أستاذ الاقتصاد كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس
د/ إيمان على محفوظ العجوزة
أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

المستخلص:

أكدت الدراسة على وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم ومعدلات الدخول التي يحصل عليها الأفراد. لذلك فاحتواء هؤلاء المستبعدين والمهمشين في العملية الإنتاجية يتطلب إتاحة الفرص لهم في البداية في الحصول على مستوى التعليم والتدريب الكافي والعادل والكفء الذي يمكنهم من الحصول على فرص عمل أفضل وتحقيق دخول أفضل للخروج من دائرة الفقر وعدم المساواة. لذلك فالتعليم يعد مطلبا أساسيا لتحقيق النمو الاحتوائي، ولكن طريقة تمويل التعليم في الدولة هي التي تحدد مدى قدرته على تحقيق هذا النمو الاحتوائي. فللحصول على مخرجات تعليمية جيده لابد من توافر مدخلات ممثلة في موارد تمويلية كافية يتم تخصيصها بكفاءة وعدالة، كما أثبتت الدراسة أن العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والتوسع التعليمي علاقة طردية، حيث يزيد التعليم من عدم المساواة في الدخل لأن الأفراد المتعلمين يحصلون على دخل مرتفع مقارنة بالأفراد غير المتعلمين. كما إن زيادة الاستثمار في التعليم تزيد من مهارات العمال وتمكنهم من العثور على وظائف تتطلب مهارات أعلى، هذا بدوره يزيد من المعروض من العمال المهرة، ويقلل من أجورهم النسبية، وبالتالي يقلل عدم المساواة في الدخل.

كما انه يوجد ارتباط بين الزيادة في عدم المساواة في الدخل والزيادة في متوسط العمر المتوقع في الدول الفقيرة، بينما هذه الزيادة تنخفض في الدول الأكثر ثراء، كما وجدت الدراسات إن اختلافات كبيرة في الصحة بين الدول الفقيرة والغنية ساهمت في اختلافات في الدخل حيث إن الأنفاق على صحة العمال يؤدى إلى تحسين الصحة وطول العمر مما يؤدي إلى إنتاجية أكثر، أي أن الاختلافات بين البلدان في الصحة لها علاقة بالدخل وعدم المساواة، لذلك ينصح الدولة بالاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشرى بالتركيز على جانبي الصحة والتعليم لانهما من اهم ركائز تحقيق النمو الاحتوائي وبالتالي المساواة في التوزيع.

Abstract:

The study confirmed the existence of a direct relationship between the level of education and the rates of income that individuals obtain. Therefore, integrating those who are excluded and marginalized in the production process requires providing them with opportunities at the outset to obtain an adequate, fair and efficient level of education and training that enables them to obtain better job opportunities and achieve better incomes to get out of the cycle of poverty. Therefore, education is a prerequisite for achieving inclusive growth, but the method of financing education in the state determines the extent of its ability to achieve this inclusive growth. To obtain good educational outcomes, there must be inputs represented in sufficient funding resources that are allocated efficiently and fairly. The study also proved that the relationship between income inequality and educational expansion is a direct relationship, as education increases income inequality because educated individuals receive high incomes compared to with

uneducated people. Just as more investment in education increases workers' skills and enables them to find higher-skilled jobs, this in turn increases the supply of skilled workers, reduces their relative wages, and thus reduces income inequality.

There is also a correlation between an increase in income inequality and an increase in life expectancy in poor countries, while this increase decreases in richer countries, and studies have found that large differences in health between poor and rich countries contributed to differences in income as spending on the health of Workers lead to improved health and longevity, which leads to more productivity, meaning that differences between countries in health are related to income, and inequality, so the state is advised to pay attention to investment in human capital by focusing on the health and education aspects, because they are one of the most important pillars in achieving inclusive growth and thus mitigating poverty and inequality in distribution

Keywords: Inclusive Growth, distributive justice, Egyptian Economy, Human capital.

١-المقدمة:

تعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر جوهر مفهوم النمو الاحتوائي Inclusive Growth الذي نادت به مؤخرًا أهداف التنمية المستدامة في قمة ريو ٢٠١٣، والذي يشير إلى تحقيق نمو اقتصادي يصاحب بتوزيع أكثر عدالة للفرص وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد تناول الكلاسيك قضية الفقر بالتحليل من خلال مناقشة قضايا العمل والأجر وتوزيع عوائد الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث طرح آدم سميث أول تساؤل حول تباين مستويات الدخول بين الدول، وكيفية استمرار معدلات النمو في التزايد في بعض الدول وتقلبها في الدول الأخرى، إلا أنه لم يركز على العدالة التوزيعية وخفض معدلات الفقر كأهداف للنمو، في حين ركزت النظرية النيوكلاسيكية خلال الخمسينيات وحتى بداية سبعينيات القرن الماضي إلى دراسة هذا التفاوت في الدخول بين الدول وإمكانية تقارب متوسطات الدخل فيما بينها، حيث ساد خلال هذه الفترة فكر كل من كوزنتس

Kuznets (١٩٥٥) وسولو Robert Solow (١٩٥٦)، واللذان حاولا إيضاح العلاقة فيما بين النمو الاقتصادي والتفاوت في توزيع الدخل، حيث قام كوزنتس بدراسة العلاقة بين الجانب الاقتصادي (النمو الاقتصادي والجانب الاجتماعي (التفاوت في توزيع الدخل) وتوصل إلى أن توزيع الدخل يكون فيه تفاوت في المراحل الأولى للنمو، ويتحسن هذا التوزيع مع استمرار النمو الاقتصادي والذي يعتمد على تحول الدول من الاعتماد على القطاع الصناعي بدلا من القطاع الزراعي، وذلك لارتفاع الدخول في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي، وأخذت هذه العلاقة شكل معكوس. ولكن لايزال الفقر وعدم المساواة على ارتفاعهما في معظم الدول النامية وكثيرا ما تذهب ثمار النمو إلى البعض دون البعض الآخر، وان اقتسام ثمار النمو أو ما يمكن تسميته احتوائية الفقر عامل أساسي لتحقيق النمو المستدام..

وقد شهدت قضية العدالة في توزيع الدخل تحولا جذريًا خلال فترة التسعينات نظرًا لما لها من الأثر السلبي على تحقيق الاستقرار السياسي الاقتصادي، ومن ناحية أخرى فقد

تصاعد الاهتمام باختلال توزيع الدخل نتيجة وجود تحولات اقتصادية جوهرية واجهت معظم الدول النامية ومنها مصر، مما أدى إلى ظهور الأزمات الشديدة التي أدت إلى تباطؤ النمو [١].

وفي الوقت الحالي تولى الحكومات اهتماما كبيرا وتخصص الموارد اللازمة لمواجهة التحديات أمام جعل النمو أكثر احتوائية، وأكدت دراسة لصندوق النقد الدولي في يناير ٢٠١٧ عن تأثير السياسات الاقتصادية الكلية الهيكلية وعدم المساواة في توزيع الدخل في الدول منخفضة الدخل، حيث أنه بالرغم من تحقيق نمو مرتفع في العقدين الماضيين إلا أنه لايزال هناك قدر كبير من عدم المساواة في توزيع الدخل مما يضعف وتيرة واستمرارية النمو والاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

وقد كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد (COVID-19) عن الفجوة الرقمية، وهي نوع آخر من عدم المساواة يزيد من تفاوت الدخل، فأولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى البنية التحتية الرقمية قادرون على مواصلة العمل والدراسة عن بعد، على عكس الذين لديهم وصول محدود أو معدوم. ولا تزال الفجوة الرقمية قائمة في استخدام التقنيات الرقمية وهي تعني أوجه عدم المساواة في استخدام التقنيات الرقمية على أساس العمر والجنس والخطوط الاجتماعية الاقتصادية، حيث انه يوجد مجموعات معينة تكون أكثر قدرة على استخدام إمكانات التقنيات الرقمية لتحقيق نتائج رفاهية أعلى في العديد من الأبعاد، مثل الوظائف والدخل والصحة، التوازن بين العمل والحياة والروابط الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، قد تقع المخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي بشكل أكبر على الأشخاص ذوي المستويات المنخفضة من التعليم والمهارات. لذلك، قد يؤدي التحول الرقمي إلى زيادة عدم المساواة في نتائج الرفاه ولا تزال الفجوة الرقمية قائمة في استخدام التقنيات الرقمية (OECD, 2019) [٢].

ويقدم هذا البحث مراجعة للأدلة الموجودة حول العلاقة بين الفقر وعدم المساواة والنمو، ويحدد النظريات الرئيسية التي تم اقتراحها والأسئلة المركزية التي تم اختبارها من خلال التحليل التجريبي من المحتمل أن تكون الآليات السببية متعددة الاتجاهات، وينعكس ذلك في مجموعة الفرضيات التي تم اختبارها تجريبيًا في الأدبيات.

٢- مشكلة البحث:

تشير التجربة المصرية خلال العقد الماضي إلى عدم وجود ارتباط بين النمو الاقتصادي وتحسن مستوى معيشة أفراد المجتمع وذلك على الأقل في الأجل القصير، وبالرغم من وجود قمتين وصل فيها معدل النمو إلى معدلات مرتفعة. ولكنها لم تحقق الاستدامة وبالتالي لم تحقق النمو الاحتوائي. فالعلاقة بين استدامة النمو واحتوائه علاقة متبادلة، فالاستدامة مهمه لتحقيق نمو احتوائي، فقد وصل متوسط معدل النمو في الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠) إلى ٥.٦% سنويًا.

وفي نفس الوقت ارتفعت نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان من ١٩,٧% في عام ٢٠٠٤ إلى ٢١.٦٪ عام ٢٠١٠، ومع تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ حقق الاقتصاد المصري معدلات نمو مرتفعة ولكن مع تزايد أعداد الفقراء، وبالتالي اكتسب مفهوم النمو الاحتوائي اهتماما خاصا من خلال اتخاذ إجراءات إضافية للحماية الاجتماعية والمتمثلة في التحويلات النقدية للتخفيف من نتائج برامج الإصلاح وذلك لزيادة المساواة في المشاركة وتوزيع العوائد على الفقراء والمستبعدين، مع الاهتمام والتركيز على زيادة الإنفاق العام على التعليم والصحة وبالتالي فقد لا يكفي فقط تحقيق النمو الاقتصادي كآلية رئيسية لتعزيز رفاهية المجتمع، بل قد يتطلب الأمر كذلك إجراءات إضافية لضمان أن يشمل النمو الاقتصادي اكبر قاعدة ممكنة من المستفيدين من ثماره.

ويمكن تلخيص مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي ما هي علاقة إعادة توزيع الدخل بالنمو الاحتوائي ويتفرع من هذا التساؤل العديد من التساؤلات الفرعية من أهمها:

١- ما هو مفهوم النمو الاحتوائي.

٢- ما العلاقة بين النمو الاحتوائي وعدم المساواة في توزيع الدخل.

٣- الأهمية العلمية للبحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية محاربة الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع، ولا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا إذا تم تحديد المتغيرات القادرة على تحقيق احتوائية الفقر والتي من خلالها يمكن وضع

سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة قادرة على التقليل من حدة الفقر. وتعد دراسة النمو الاحتوائي والعوامل المؤثرة فيه من أكثر الموضوعات التي استحوذت على اهتمام العديد من الاقتصاديين لما في ذلك من أهمية في تحديد العوامل الأكثر تأثيرا في النمو الاحتوائي وتظهر أهمية الدراسة في التالي:

توضيح طبيعة العلاقة بين النمو الاحتوائي وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلية المحددة له. - إلقاء الضوء على دور السياسات الاقتصادية في التأثير على المؤشرات الكلية التي تعمل على تحقيق النمو الاحتوائي – التوصل إلى توصيات من شأنها رفع من معدلات النمو الاحتوائي في مصر والحد من عدم المساواة.

٤- فروض البحث:

- تتمثل الفرضية الرئيسة للدراسة بوجود علاقة بين النمو الاحتوائي وعدالة توزيع الدخل.
- الاهتمام بالاستثمار في العنصر البشرى من أهم ركائز النمو الاحتوائي وتخفيض عدم المساواة في توزيع الدخل.

٥- أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي، هل هناك علاقة بين النمو الاحتوائي وإعادة توزيع الدخل؟ ويتم ذلك من خلال:

- دراسة تطور مؤشر النمو الاحتوائي في مصر
- دراسة محددات النمو الاحتوائي في الأدبيات الاقتصادية
- تحليل العلاقة بين النمو الاحتوائي وإعادة توزيع الدخل.

٦- منهج البحث :

يعتمد على البحث العلمي الاستقرائي والاستنباطي معًا الذي يتضمن دراسة نظرية لمشكلة البحث من خلال الدراسات السابقة وتحديد العلاقة بين النمو الاحتوائي وإعادة توزيع الدخل، لاستنباط مجموعة من الدروس المستفادة ومحاولة تطبيق ذلك مع التركيز على الاستثمار في العنصر البشرى (الصحة والتعليم) بصفتهم أهم الركائز لتحقيق النمو الاحتوائي.

٧- خطة البحث :

- الدراسات السابقة التي تتناول العلاقة بين النمو الاحتوائي وإعادة توزيع الدخل.
- مفهوم النمو الاحتوائي.
- النمو الاحتوائي وراس المال البشرى (الصحة والتعليم) في مصر.
- العلاقة بين النمو الاحتوائي وعدم المساواة في توزيع الدخل.

أولا :الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التطبيقية التي تناولت التفاوت في توزيع الدخل في دول العالم المختلفة ومنها مصر.

فقد أشارت دراسة (Abdul Manap & Naiya، ٢٠١٣) إلى وجود علاقة بين الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في نيجريا في كل من المدى القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، كما أكدت نتائج الدراسة على إن انخفاض عدم المساواة في توزيع الدخل تؤدي بالضرورة إلى تخفيض معدلات الفقر. وكذلك توصلت دراسة (Islam، ٢٠١٧) لنفس النتائج باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة في اليابان.

بينما ركزت دراسة (Satti, et al.، ٢٠١٥) على تأثير الانفتاح الاقتصادي على التفاوت في توزيع الدخل في كازاخستان، وأكدت نتائج الدراسة على أن الانفتاح الاقتصادي يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل. واتفقت نتائج دراسة (Das، ٢٠١٢) مع دراسة (Satti, et al.، ٢٠١٥) في إن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة التفاوت في توزيع الدخل.

وتعتبر دراسة (Kuzents ١٩٥٥) من أوائل الدراسات التي تناولت النمو الاقتصادي وعلاقته بالفقر وعدالة توزيع الدخل حيث قام بجمع سلسلة من البيانات الإحصائية لعدد من الدول هي أمريكا، بريطانيا وألمانيا المدة قرن، حيث توصل إلى أن مستوى التفاوت في توزيع الدخل يزداد حدة خلال المراحل الأولى لعملية النمو الاقتصادي، ثم تميل بعد ذلك إلى التناقص وبالتالي التحسن وذلك على المدى المتوسط والطويل لتعطينا شكلا أشبه بحرف Uالمقلوب ليعرف فيما بعد بمنحنى Kuznets.

وقد أكدت دراسة (المسعودي، ٢٠١٠) على قدرة النمو الاقتصادي على الحد من الفقر حيث تراجع الفقر بمعدلات واضحة في ظل النمو الاقتصادي السريع لعدة دول منها أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وشرق آسيا حيث تم إعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان. في حين أشارت دراسة (Norton, 1998) أن النمو الاقتصادي لا يقضي على الفقر بل من الممكن أن يؤدي الى تفاقم مشاكل لفقراء. وتشير دراسة Albagoury (2016) إلى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر تمثل جوهر مفهوم النمو الاحتوائي Inclusive Growth الذي نادت به مؤخرة أهداف التنمية المستدامة في قمة ريو ٢٠١٣. والذي يشير إلى تحقيق نمو اقتصادي مصحوب بتوزيع أكثر عدالة للفرص وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية متعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD النمو الاحتوائي بأنه النمو الاقتصادي الذي يمنح كل شرائح السكان في المجتمع فرص المشاركة العادلة في الاستفادة من عوائد النمو الاقتصادي. كما يعرفه البنك الدولي بأنه النمو الذي يمكن جموع السكان من المشاركة والاستفادة من عوائده ويؤدي إلى خفض معدلات الفقر، ويكون موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية للدولة.

وكذلك اهتمت دراسة (Imran & Chaudhry، ٢٠١٣) بتحليل العلاقة بين تحرير التجارة وعدم العدالة في توزيع الدخل في باكستان، وأكدت نتائج الدراسة على التأثير إيجابي لتحرير التجارة على تقليل التفاوت في توزيع الدخل في الأجل الطويل.

وركزت دراسة (البشير وهيبة) على تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، وأكدت على إن النمو الاقتصادي وحده غير كافي لتقليل حدة الفقر، فزيادة معدلات النمو الاقتصادي لا تؤدي حتما إلى تحسن في وضع الفقراء، خاصة إذا أدى النمو الاقتصادي إلى إعادة توزيع الدخل في غير صالح الفقراء.

وقامت دراسة (بن جلول، ٢٠١٥) بتحليل محددات الفقر في الجزائر باستعمال نموذج متجه الانحدار الذاتي خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٤)، وأوضحت الدراسة أن متغير التضخم والنمو السكاني هما أهم محددات الفقر في المدى القصير والطويل.

وهناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة أوضاع الفقراء في مصر، فقد ركزت دراسة مركز دعم واتخاذ القرار عامي ٢٠٠٦، ٢٠١٠ على خصائص الفقراء في مصر باستخدام مقياس نسبي للفقر وهو (مؤشر الثروة). وخلصت الدراسة إلى إن أهم السياسات التي من شأنها المساعدة في تخفيض حدة الفقرة الاهتمام بإصلاح التعليم، المزيد من الاهتمام بالمناطق الريفية، وزيادة دور القطاع الخاص. وقامت دراسة (أحمد، ٢٠٠٧) بتحليل التفاوت بين محافظات مصر في عدالة توزيع الدخل ومستويات الفقر، وأظهرت الدراسة أن هناك توزيع غير متوازن للفقراء بين الأقاليم المختلفة، حيث وجد إن معدلات الفقر في المناطق الريفية أعلى منها في المناطق الحضرية

وفي محاولة للتفرقة بين مفاهيم النمو الاحتوائي والنمو المناصر أو المنحاز للفقراء تناولت دراسات (Ranieri et al.، ٢٠١٣)، (الأزهري، ٢٠١١)،(Suryanarayana،٢٠٠٨) تطور مفهوم النمو الاحتوائي وقامت بالتفرقة بين مفهومي النمو الاحتوائي والنمو المناصر للفقراء، وعرفت UNDP النمو الاحتوائي بأنه العملية الإنتاجية للمخرجات التي تشارك فيه جميع فئات المجتمع في تحقيقه والاستفادة بشكل عادل من ثماره، وبالتالي فإن عملية النمو الاحتوائي تعتبر معادلة من طرفين الأول هو المشاركة في تحقيق النمو والطرف الثاني الاستفادة العادلة في العوائد.

وفي مجال سياسات تحقيق النمو الاحتوائي، توصل (Chang، ٢٠١٤) إلى أنه يمكن تحقيق النمو الاحتوائي من خلال إعادة توزيع الدخل باستخدام متغيرات مثل استقرار الاقتصاد الكلي والانفتاح الاجتماعي والمشاركة، وأهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال قدرته على خلق فرص العمل والوصول للفئات الأكثر تهمشيًا وقدرته للقضاء على التميز وزيادة الفرص الاقتصادية وقدرتها علي زيادة الإنتاجية والتحول الهيكلي. واتفق مع هذا الرأي (Alexander،)

وفي عرض بعض التجارب الدولية للنمو الاحتوائي، فوفقا للتجربة البرازيلية (٢٠٠٣-٢٠١٠). يرى Stuart (٢٠١١) أنه يمكن تحقيق النمو الاحتوائي من خلال مكافحة التضخم المفرط واتخاذ التدابير اللازمة للوصول إلى الفقراء وذوي

الاحتياجات، والتأكد من قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب، والتي وصلت إلى ٨٥% من مجموع التحويلات النقدية للأسر، وفي نيبال (١٩٩٥–٢٠٠٣) تم تحقيق النمو الاحتوائي من خلال تحديد القطاعات الأكثر أهمية والتي يتوقع لها نموا أكبر في المستقبل في المناطق الحضرية والريفية بدون تمييز مع استفادة الطبقات الفقيرة والمهمشة من عوائد النمو (Hatlebakk، ٢٠٠٨).

وفي الهند بين (Burange, et al.، ٢٠١٤) كيفية القضاء على الفقر من خلال الاهتمام بالعنصر البشري عن طريق تحسين التعليم والرعاية الصحية مع ضرورة الاهتمام بالمرافق الأساسية، بالإضافة إلى ضرورة القضاء علي الفساد والاهتمام بالزراعة والأنشطة المرتبطة بها، والبحث والتطوير.

وقام lanchovichina (٢٠٠٩) بتحليل العوامل التي تعيق تحقيق النمو الاحتوائي في زامبيا، فبالرغم من تحقيقها لمعدلات نمو مرتفعة إلا أن معدلات الفقر سجلت ارتفاعا ملحوظا، أي أن معدلات النمو المرتفعة لم تحد من الفقر، وتناولت دراسة (Oluseye, et al.، ٢٠١٧)

(Oluseye, et al.,) تحليل مؤشرات النمو الاحتوائي ومحدداته في الاقتصاد النيجيري خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٤. وأكد (Mohammed, et ٢٠١٥) على الأثر الاجتماعي الاقتصادي للقطاع المالي غير الرسمي على النمو الاحتوائي في شمال ووسط نيجيريا، وضرورة الإنفاق على التعليم والصحة، وتطوير البنية التحتية، واستخدام سياسات حكومية مواتية تتوافق مع طبيعة القطاع غير الرسمي. وتناول (Li, et al ، ٢٠١٣) اتجاهات السياسة الصينية لتحقيق النمو الاحتوائي، فيما بين (Felipe، ٢٠١٢) العلاقة بين النمو الاحتوائي وعدد من المتغيرات التي تؤثر فيه، من خلال التجربة الآسيوية. وفي مجال التطبيق عل الاقتصاد المصر متعددت الدراسات ٢٠١٣ Sakr&Abou Ali, سليمان، ٢٠١٣&٢٠١٤،Sherif & طريح، ٢٠١٧ &٢٠١٨،Omar)، حيث تناولت دراسة (2013، Sakr) مفهوم النمو الاحتوائي، وضرورة توفير البنية التحتية الكافية، وبناء القدرات البشرية من خلال التعليم والخدمات الصحية، ودعم النشاط الإنتاجي ودعم المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، الى جانب الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي والحكم الرشيد والشفافية وسيادة القانون مع ضرورة مشاركة جميع المواطنين في جهود التنمية والعدالة في توزيع عوائدها وذلك من اجل تحقيق النمو الاحتوائي. وفي مجال قياس النمو الاحتوائي في مصر في الفترة من ١٩٩١–٢٠١١

توصلت دراسة Abou) (Ali, 2013 باستخدام دالة الفرص الاجتماعية والاعتماد على طريقة (٢٠١٠) McKinley وبناء مؤشر مركب من صفر إلى ١٠ لقياس النمو الاقتصادي الاحتوائي والذي يغطي بعدى النمو الشامل وهما تحقيق النمو المستدام الذي يولد الفرص الاقتصادية وضمان وصول هذه الفرص الى جميع الأفراد والاستفادة من ثمارها. وحدد هذا المؤشر مكونات النمو الشامل والتي تضم العمالة، والبنية الأساسية، والمساواة في توزيع الدخل، والقدرات البشرية، والحماية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر النمو الاحتوائي في مصر كان مرضية عند حوالي ٥,٥ خلال عام ٢٠٠٨-٢٠١١ وأن النمو يكون احتوائيا عندما ترتفع دالة الفرص الاجتماعية حيث تعطي هذه الدالة وزنا أكبر للفقراء. وعلى هذا النحو فإن الفرص التي تخلق للفقراء تكون أكثر أهمية من مثيلاتها لغير الفقراء، ومن شأن زيادة هذه الفرص أن تؤدي الى نمو احتوائي. كما تناولت دراسة سليمان، ٢٠١٣) تطور مفهوم النمو الاحتوائي في الفكر الاقتصادي، وقد استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة القضاء على الفقر عن طريق توجيه الدعم إلى مستحقيه ومراقبة أسعار السلع الأساسية، بالإضافة الي توجيه الاهتمام بالأدوات المالية المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق وتوفير فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى ضرورة زيادة الإنفاق على البنية التحتية وتطوير القطاعات التصديرية، بالإضافة إلى إعادة هيكلة القطاع الصناعي والحفاظ على الاستقرار النقدي. وحاولت دراسة (Sherif, 2014) بيان أهمية البيئة النمو الأخضر الشامل والاستدامة) بشكل عام وتطبيقية على الاقتصاد المصري وتقديم عدد من التدابير التي تستخدمها الحكومات لتكون قادرة على ضمان مستقبل أكثر عدالة واستدامة.

واستهدفت دراسة (طريح، ٢٠١٧) إلى تحليل أبعاد النمو hghpj,hzn وتأثيره على الإنتاجية الكلية بالدول العربية قبل وبعد التحولات السياسية من أجل وضع آلية لتحقيق

نموًا شاملاً، وأشارت الدراسة إلى أن العديد من الدول العربية حققت نموا قويا نسبيا، ولكن صاحبه ارتفاعا اكبر في مستويات الفقر واللامساواة والبطالة، وهو ما كشف عن نوعية النمو المتحقق لم تكن جيدة، بمعنى أن المساهمات الإنتاجية لعناصر ومدخلات النمو لم تكن كافية لبلوغ معدلات مستدامة للنمو. وتوصلت الدراسة

من خلال تطبيق اختبار السببية على عدد من العربية من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٢٠١٩ إلى أن النمو الشامل عنصرا مفسرا لسلوك الإنتاجية الكلية، وخلصت إلى أن تحسين الإنتاجية في الدول العربية يكون من خلال انتهاج سياسات النمو الشامل.

وتناولت دراسة (Omar،٢٠١٨) قياس النمو الشامل في مصر باستخدام دالة الفرص الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥/ ٢٠١٤-٢٠١٥وتوصلت إلى أن المصريين عانوا من عدم نمو في الرفاهية ومن عدم العدالة خلال الفترة ٠٨/٢٠٠٩ -١٠/٢٠١١ أي لم يكن هناك نموا شاملا. وبعد ذلك على الرغم من عدم وجود نمو للرفاهية، فقد تحسنت عدالة التوزيع بشكل كبير فاق النمو السلبي للرفاهية، مما أدى الى نمو شامل مرتفع.

ثانيًا: مفهوم النمو الاحتوائي:

تهتم السياسة الاقتصادية المصرية في الفترة الحالية بالتوجه نحو تطبيق مفهوم النمو الاحتوائي أو النمو الشامل لكل فئات المجتمع، وهو مفهوم ظهر على الساحة الاقتصادية في أواخر تسعينيات القرن الماضي ويقوم على أساس شمول جميع أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وضمان مشاركتهم الفعالة بها والعمل على زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال ضمان تقديم فرص متساوية لهؤلاء الأفراد للمشاركة في سوق العمل من خلال استهداف هذه الفئات ورفع قدراتهم الإنتاجية بالتعليم والتدريب، مع اهتمام خاص بالفئات المهمشة مثل المرأة مقارنة بالرجل والقطاع غير الرسمي مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ومن أجل إحداث التنمية المستدامة لابد من احتواء هذه الفئات بالمشاركة في عملية النمو.

ويعرف البنك الدولي النمو الاحتوائي على أنه: "ذلك النمو الذي يؤدى إلى خفض معدلات الفقر للنسبة الأكبر من السكان، كما أنه النمو الذي يمكن جموع السكان

من المشاركة والاستفادة من عوائده ويؤدي إلى خفض معدلات الفقر، ويكون موزعة على كافة القطاعات الاقتصادية للدولة." [٣].

ومن منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعد النمو الاحتوائي نتيجة Outcorne وعملية Process في نفس الوقت، فمن جانب يضمن النمو الاحتوائي إمكانية مشاركة الجميع في عملية النمو، سواء من ناحية صنع القرار أو من ناحية المشاركة في تحقيق النمو نفسه. ومن جانب آخر، فإن تقسيم منافع النمو الاحتوائي يتسم بالتساوي. ومن ثم، فإن النمو الاحتوائي ينطوي على المشاركة وتقاسم المنافع.

وقد وضع البنك الأسيوي استراتيجية النمو الأوربية الخاصة به (استراتيجية ٢٠٢٠) ووفقًا لهذه الاستراتيجية فإن النمو الاحتوائي يتضمن "تمكين الناس من خلال مستوى تشغيل أكبر، والاستثمار في المهارات، ومحاربة الفقر، وتحديث أسواق العمل والتدريب والحماية الاجتماعية بهدف مساعدة الناس على توقع وإدارة التغيرات. وبناء مجتمع متماسك، ومن المهم أيضا توزيع نتائج النمو على كافة أعضاء الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الأعضاء الأبعد، وبالشكل الذي يقوي التماسك الإقليمي، كما أن النمو الشامل لابد أن يضمن العدالة في فرص النفاذ للجميع وطول العمر المتوقع." [٤].

ولكي يوصف النمو بأنه نمو احتوائي يجب أن يحقق عددا من الشروط، منها:

- **المشاركة:** بأن يعمل هذا النمو على تشغيل الجزء الأكبر من القوى العاملة في أعمال منتجة وخاصة المستبعدين وهذا لا يعني الفقراء فقط وإنما يتضمن إدماج أي فئات أخرى كانت مستبعدة من عملية النمو سواء قطاعات أو مناطق أو أفرادًا [٥].
- **العدالة التوزيعية:** يجب أن يتضمن النمو توزيعا عادلا للموارد تعود فائدته على كل القطاعات الاقتصادية [٦].
- رفع إنتاجية العناصر المشاركة في عملية التنمية وخاصة الفئات المهمشة من خلال زيادة الاستثمارات الموجهة إليها من تعليم وصحة وبنية تحتية، هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود نظم تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية في الأجل القصير لعملية التنمية

وليس المقصود بالنمو الاحتوائي عودة السياسات الصناعية التي ترعاها الحكومة وإنما التركيز على إزالة معوقات النمو وخلق مجالات للاستثمار، والنمو

الاحتوائي يتطلب أن تخلط الحكومة بين النظام المركزي في عملية اتخاذ القرار والنظام اللامركزي في كيفية التنفيذ [٧].

ثالثًا: النمو الاحتوائي وراس المال البشرى في مصر:

ومن أهم أليات تحقيق النمو الاحتوائي الاستثمار فى العنصر البشرى التعليم والتدريب والصحة:

١- الانفاق على التعليم:

تشير الكثير من الدراسات إلى أن التعليم هو مفتاح النمو الاحتوائي في أي دولة لذلك يجب أن إتاحة فرصة التعليم الكافي والكفء إلى كل الأفراد على حد سواء، ومعظم الآراء المؤيدة لمجانية التعليم العالي تستند في الأساس إلى أولوية اعتبارات العدالة، بغض النظر عن تأثيرها على اعتبارات الكفاءة. لذلك فاحتواء هؤلاء المستبعدين والمهمشين في العملية الإنتاجية يتطلب إتاحة الفرص لهم في البداية للحصول على مستوى التعليم والتدريب الكافي والعادل والكفء الذي يمكنهم من الحصول على فرص عمل أفضل ودخول أفضل لسد الحلقة المفرغة التي يعاني منها الفقراء. ويعتبر التعليم من أكثر العوامل ارتباطا بمؤشر الفقر، فكلما ارتفع مستويات التعليم كلما انخفض مؤشرات الفقر. ففي مصر بلغت نسبة الفقراء من الأميين ٣٧٪ عام ٢٠٠٣ مقابل ٨% للحاصلين على شهادات جامعية في نفس العام. يؤدي التعليم المتدني إلى توارث الفقر بين الأجيال، فالأسر الفقيرة يتسرب أبناؤها من التعليم ويلتحقون مبكرا بسوق العمل حيث يكتسبون مهارات محدودة وبالتالي يعملون في أعمال هامشية ولا يحصلون على دخل كاف ولا يستطيعون تأمين احتياجاتهم الأساسية مما يعرضهم للوقوع في براثن الفقر. (الليثي، ٢٠١٥) ويؤدي الاستثمار في التعليم، إلى زيادة الإنتاجية ومستويات الدخل. ويتطلب تحقيق النمو الاحتوائي تكافؤ الفرص في حصول جميع أفراد المجتمع على التعليم والدعم المبكر من خلال التعليم في مرحلة الطفولة والتدريب المهني ودعم البحث والتطوير والوصول إلى جميع السكان من خلال البنية التحتية الرقمية (Bienert et al، ٢٠١٨).

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة إلى الاقتصاد القومي، من خلال دوره في زيادة الدخل والحد من الفقر، وتؤكد العديد من الدراسات على الأثر الإيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نظرا لما يترتب عليه من استيعاب الأفكار والتطورات التكنولوجية الجديدة إلى جانب الارتقاء بكفاءة رأس المال المادي، وارتفاع إنتاجية القوة العاملة، وهو ما تؤكده تجربة الدول الأسيوية، حيث يمثل الاهتمام بالعنصر البشرى السبب الأساسي لارتفاع معدل النمو بها هو نتيجة لإصلاح سياسات التعليم والاهتمام بالبحث العلمي (نجا، ٢٠١٢ & عليوة، ٢٠١٥)

وتعتبر عدالة الفرص في سوق العمل من خلال استهداف المهمشين والمستبعدين بالتعليم والتدريب الكفء من متطلبات تحقيق النمو الاحتوائي، حيث أكدت معظم الدراسات الاقتصادية على وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم ومعدلات الدخول التي يحصل عليها الأفراد. لذلك فاحتواء هؤلاء المستبعدين والمهمشين في العملية الإنتاجية يتطلب إتاحة الفرص لهم في البداية في الحصول على مستوى التعليم والتدريب الكافي والعادل والكفء الذي يمكنهم من الحصول على فرص عمل أفضل ودخول أفضل لكسر الحلقة المفرغة التي يدور فيها الفقراء. لذلك فالتعليم يعد مطلبا أساسيا لتحقيق النمو الاحتوائي، ولكن طريقة تمويل التعليم في الدولة هي التي تحدد مدى قدرته على تحقيق هذا النمو الاحتوائي. فالحصول على مخرجات تعليمية جيده لابد من توافر مدخلات ممثلة في موارد تمويلية كافية يتم تخصيصها بكفاءة وعدالة. (عبد العزيز، ٢٠١٨)

وعلى الرغم من زيادة الطلب على التعليم العالي العام، وتزايد حجم الإنفاق العام على التعليم العالي كأرقام مطلقة إلا أن الإنفاق العام على التعليم العالي سواء كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أو كنسبة من الإنفاق العام أو الإنفاق على التعليم كان آخذا في التناقص على مدى فترة طويلة (٢). (جدول)

جدول رقم (٢): تطور الإنفاق الحكومي على التعليم العالي كنسبة من إجمالي الإنفاق العام، الإنفاق على التعليم، الناتج المحلي الإجمالي

السنة	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى إجمالي الإنفاق العام	نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي إلى إجمالي الإنفاق على التعليم	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠١/ ٢٠٠٢	%٢.٣	%٣٣.١	%١.٨
٢٠٠٣/٢٠٠٤	%٥.٣	%٣١.٣	%١.٦
٢٠٠٥/٢٠٠٦	%٣.١	%٢٥.٤	%١.١
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨	%٣.٢	%٢٦.٨٥	%١
٢٠٠٩/ ٢٠١٠	%٣	%٢٤.٦	%٠.٩
٢٠١١/ ٢٠١٢	%٢.٣	%٢١.٤	%٠.٧٢
٢٠١٤ / ٢٠١٥	%٢.١	%٢٠.٣	%٠.٦٧

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أعداد مختلفة.

٢- تطور الإنفاق على التعليم في مصر:

يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين فرعيتين: الفترة الأولى من ١٩٩٠/١٩٩١ إلى ٢٠٠١/٢٠٠٢، والفترة الثانية من ٢٠٠/٢٠٠٣ الي ٢٠١٣/٢٠١٦. -ارتفع متوسط حجم الإنفاق على التعليم من ٣،٠٣٧ مليار جنيه في الفترة الأولى إلى ٣,١١٧ مليار جنيه في الفترة الثانية أي بارتفاع قدره ٧٩,٧ مليون جنيه وبنسبة تقدر ٢,٦٪ صاحبها زيادة في متوسط حجم الناتج المحلي الإجمالي من ٢٧١٩٨٩,٩ مليون جنيه في الفترة الأولى إلى ٤٨٥٩٩٠,٧ مليون جنيه في الفترة الثانية أي بارتفاع قدره ٢١٦٣٠٠,٨ مليون جنيه وبنسبة تقدر بنحو ٧٨,٨٪ مما يشير إلى الدور الذي يلعبه التعليم والتدريب متكاملا مع الدور الذي تلعبه المتغيرات الأخرى في رفع معدل النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة قدرها ٢,٦٪ في متوسط حجم الإنفاق على التعليم صاحبها زيادة قدرها ٧٨,٨٪ في متوسط الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاع متوسط حجم الإنفاق على التعليم من ٣٠٣٧,١ مليون جنيه في الفترة الأولى إلى ٣١١٩,٨ مليون جنيه في الفترة الثانية اى بارتفاع قدره ٧٩,٧ مليون جنيه بنسبة تقدر بنحو وفي مجال إصلاح التعليم كمرتكز لتحقيق النمو الاحتوائي، يلزم تنفيذ مجموعة من الإجراءات العاجلة والتي تشمل التالي:

١- مكافحة الأمية .
٢- تعزيز نفاذ الفقراء للتعليم وخفض تكلفته بالنسبة لهم .
٣- تحسين نوعية وملاءمة التعليم الأساسي والثانوي العام والفني .
٤- تعزيز نفاذ الفقراء للتعليم العالي

٣- الانفاق على الصحة:

يعاني الإنفاق على الصحة من انخفاض ملحوظ حيث لم تتعد نسبة الإنفاق على هذا القطاع ٢،٦٪ من إجمالي الإنفاق العام. كما أن توزيع هذا الإنفاق يشير إلى استحواذ الأجور على الجانب الأكبر منه حوالي ٦٠%، حتى أن معظم المبالغ الموجهة للأجور تخصص للأجور المتغيرة المصرية في الفترة وليست الأساسية الأمر الذي يؤدي إلى ضآلة المبلغ الموجه لتحسين جودة الخدمة في هذا القطاع (٣). وتنخفض كذلك نسبة المخصص لشراء السلع والخدمات الطبية وأيضا نصيب هذا القطاع من الاستثمارات، ولا شك في أن هذا ينعكس سلبا على مستوى كفاءة الخدمة الصحية التي يحصل عليها المواطنون من الفئات منخفضة الدخل. .

ويتضح من (الجدول ٣) اتجاه الإنفاق العام الاجتماعي إلى الانخفاض منذ فترة التسعينيات وحتى الآن مع ارتفاع نسبة المخصص منه إلى التعليم لتصل إلى حوالي ١٢% عام ٢٠١٤ – ٢٠١٥ وثبات نسبة الإنفاق على قطاع الصحة في حدود ٤ - ٥% بينما تتقلب نسبة الإنفاق على الدعم بشكل كبير لاعتبارات تتعلق بتقلب الأسعار.

بينما تتقلب نسبة الإنفاق على الدعم بشكل كبير لاعتبارات تتعلق بتقلب الأسعار العالمية للسلع المدعمة وتغيرات أسعار صرف العملة.

جدول (٣): مؤشرات الإنفاق العام الاجتماعي (١٩٩٠ – ٢٠١٤)

السنوات	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الدعم إلى الإنفاق العام
١٩٩٠ – ١٩٩١	٥١.٣	٧.٥	٢.٧	٢٠.٤
١٩٩٤ – ١٩٩٥	٤٩.٦	١٠.٩	٣.٢	٥.٥
٢٠٠٠ – ٢٠٠١	٣٣.٣	١٦.٧	٦.٢	٦
٢٠٠٥ – ٢٠٠٦	٣٨.٢	١٦	٤.٥	١٨.٤

السنوات	نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	نسبة الإنفاق على التعليم إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الصحة إلى الإنفاق العام	نسبة الإنفاق على الدعم إلى الإنفاق العام
٢٠٠٩ – ٢٠١٠	٢٠.١	١١.٣	٤.٥	٣٠
٢٠١٣ – ٢٠١٤	٣٦.٢	١١.٩	٤.٥٢	٣٠.٤
٢٠١٤ – ٢٠١٥	٣٢.٨	١٢	٥.٣٧	٢٩.٩

المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية للموازنة العامة.

رابعًا: العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة:

تقوم الدراسات ببناء الأدلة البحثية حول الفرضيات النظرية الرئيسية التي تم تطويرها واختبارها في الأدبيات التي تدرس العلاقة بين عدم المساواة الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

الفرضية الأولى: النمو الاقتصادي مفيد لعدم المساواة الاقتصادية:

يؤدي النمو إلى مستويات أقل من عدم المساواة في الأدبيات المبكرة التي تستكشف العلاقة بين عدم المساواة الاقتصادية والنمو الاقتصادي بالتركيز على مراحل التنمية الاقتصادية.

النظرية: يمكن اعتبار النمو الاقتصادي مفيدًا لعدم المساواة الاقتصادية على المدى الطويل إذا أدت التن مية الاقتصادية إلى توزيع أكثر عدالة للدخل من خلال تغيير توزيع الموارد والعمالة في الاقتصاد. هذه الآلية هي جوهر فرضية كوزنتس، التي تتنبأ بأن عدم المساواة يرتفع أولًا ثم ينخفض مع زيادة النمو الاقتصادي ويصبح الاقتصاد أكثر تطورًا.

وغالبًا ما يتم توضيح هذه العلاقة باستخدام منحنى معكوس على شكل حرف U حيث يتم رسم عدم المساواة مقابل دخل الفرد: الذي أصبح معروفًا باسم "منحنى كوزنتس" ويوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (٢): علاقة كوزنتس المقلوبة بين عدم المساواة والنمو الاقتصادي

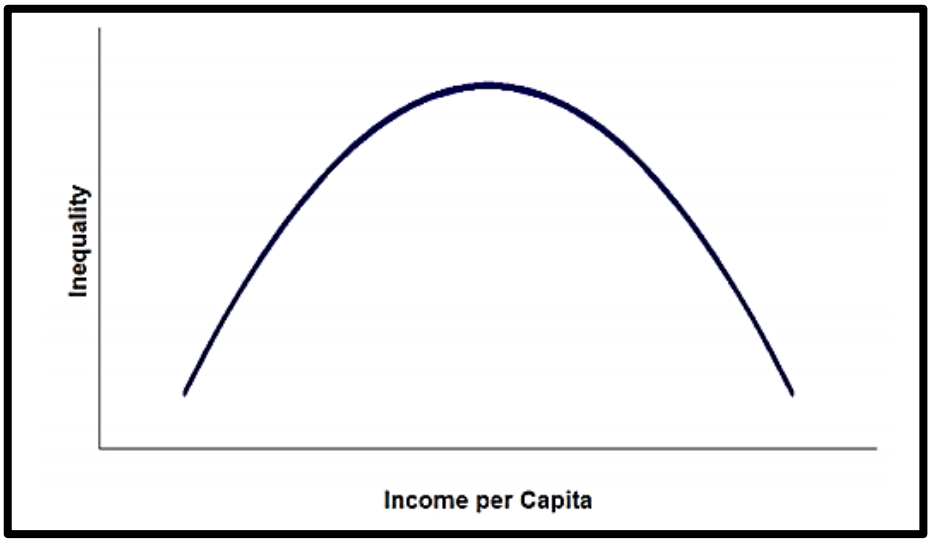

Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality. *American Economic Review, 45,* 1- 28

ووفقًا لهذه الفرضية، فإن تحول العمالة والموارد من الزراعة إلى التصنيع خلال المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية، يؤدي إلى تفاوتات بين قطاعي التصنيع الحضري والزراعة الريفية. بعد هذه الزيادة الأولية في عدم المساواة، يُفترض أن اللامساواة ستنخفض مع تقدم الاقتصاد على طول مسار التنمية؛ مع "التنمية المتدرجة" للحد من عدم المساواة من خلال العمال الذين يحصلون على متوسط أجور أعلى.

وعلى الرغم من أن كوزنتس قد نشر بعض الأدلة التجريبية، فقد أعرب عن أسفه في ذلك الوقت بشأن عدم وجود بيانات جيدة النوعية متاحة لاختبار فرضيته. ومنذ كوزنتس (١٩٥٥) تحسنت جودة بيانات النشر وتم نشر قدر كبير من الأدلة التجريبية التي تختبر الفرضية الأساسية. فمن ناحية، وجدت بعض الدراسات [٨]. دليلًا تجريبيًا على منحنى مقلوب على شكل حرف U بين الأداء الاقتصادي وعدم المساواة، لكنها تفشل في تفسير الاختلافات في عدم المساواة بين البلدان أو أكثر. ومن ناحية أخرى، لم تجد بعض الدراسات التجريبية أي دليل واضح على وجود منحنى كوزنتس [٩].

وقد تم انتقاد هذه الفرضية على أساس أن العلاقة المقدرة بهذه الطريقة تعكس الاختلافات التاريخية في عدم المساواة بين البلدان، بدلًا من تطور البلدان الفردية بمرور الوقت. وقد سعى بعض الباحثين للسيطرة على هذه الاختلافات التاريخية [١٠]، على سبيل المثال، التحكم في الاختلافات التاريخية في عدم المساواة في تحليلهم ولم يعثروا على دليل تجريبي لمنحنى كوزنتس.

وفي المجمل، فان النتائج غير حاسمة وهذا يثير تساؤلات حول ما إذا كان هناك بالفعل ميل طبيعي لانخفاض عدم المساواة عندما تصبح الدول أكثر ثراء.

الفرضية الثانية: عدم المساواة الاقتصادية مفيد للنمو الاقتصادي:

يستند الكثير إلى النظرية التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين عدم المساواة الاقتصادية والنمو الاقتصادي على افتراض أن عدم المساواة يؤدي إلى مزيد من الجهد والابتكار مما يؤدي بدوره إلى توليد مستويات أعلى من النمو الاقتصادي. ووفقًا لهذه النظرية، فإن عدم المساواة في الأجور تخلق حوافز للأفراد لاكتساب مستويات أعلى من التعليم والمهارات، ولتحقيق أجور أعلى والعمل بجدية أكبر لتعظيم دخلهم من العمل. ويمكن أن يؤدي عدم المساواة إلى زيادة حافز العمال للانتقال إلى قطاعات الاقتصاد المتقدمة تكنولوجيًا ذات الأجور الأعلى، وتوليد المزيد من الابتكار ونشاط ريادة الأعمال والسلوك الريادي [١١].

وتشير هذه الفرضية إلى آلية أخرى مفترضة ارتباط عدم المساواة المرتفع بالنمو الاقتصادي الأعلى من خلال المدخرات والاستثمارات.

ويشرح (Kaldor, 1957) كيف يمكن أن يؤدي عدم المساواة في الدخل إلى زيادة المدخرات التي لها تأثير إيجابي على النمو من خلال الاستثمار المحفز للنمو. والافتراض هو أن الأفراد ذوي الدخل المرتفع لديهم ميل أكبر للادخار نتيجة زيادة الدخل عن احتياجات الاستهلاك. وهذا بدوره يؤدي إلى مستويات أعلى من الاستثمار المحفز للنمو. وقد يكون عدم المساواة مفيدًا أيضًا للنمو الاقتصادي إذا تطلبت الاستثمارات تكاليف الإعداد [١٢]. وقد تسود عوائد الاستثمار المتزايدة فقط في نطاق معين - على سبيل المثال، قد يؤدي التعليم الرسمي فقط إلى تعزيز النمو بعد التعليم الابتدائي [١٣].

وقد وجد (Partridge, 1997; 2005) أن التفاوت العام في الدخل في الولايات المتحدة وحصة الطبقة المتوسطة من الدخل يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بالنمو على المدى الطويل، ومع ذلك، فقد وجد أن العلاقة أقل وضوحًا على المدى القصير. يتماشى هذا مع فرضيته القائلة بأن الطبقة الوسطى النابضة بالحياة ضرورية لتشكيل السياسات التي تعزز النمو الاحتوائي، مثل الاستثمار في التعليم وإعادة التوزيع من خلال النظام الضريبي، ولكن على المدى القصير قد تؤثر سلبًا على النمو.

كما وجد فرانك (٢٠٠٩ أ) باستخدام لوحة ١٩٤٥- ٢٠٠٤ لبيانات على مستوى الولايات المتحدة حول مقاييس عدم المساواة في الدخل، يبحث العلاقة بين عدم المساواة في الدخل (لا سيما تركيز الدخل في الجزء العلوي من توزيع الدخل) والنمو الاقتصادي. ويوضح أن حصة الدخل التي تحتفظ بها المجموعة العشرية الأعلى شهدت فترة طويلة من الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن أعقب ذلك زيادة كبيرة في عدم المساواة خلال الثمانينيات والتسعينيات. وتشير تقديراته إلى أن العلاقة طويلة المدى بين عدم المساواة والنمو إيجابية، ويخلص إلى أنها مدفوعة إلى حد كبير بتركيز الدخل في الطرف الأعلى من توزيع الدخل [١٤].

الفرضية الثالثة: عدم المساواة الاقتصادية ضار بالنمو الاقتصادي:

من خلال هذه الفرضية فان عدم المساواة يؤدي إلى انخفاض مستويات النمو، وبالرجوع إلى الأدبيات التي تدعم فكرة أن عدم المساواة الاقتصادية يمكن أن تضر بالنمو الاقتصادي. نجد أن هناك عدد من الآليات التي تم استكشافها في الأدبيات، بما في ذلك عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والأسواق المالية غير الكاملة أو إعادة التوزيع المالي والتشوهات.

وقد تم اقتراح عدد من النظريات حول كيفية تأثير عدم المساواة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر على النمو الاقتصادي على عكس نظرة كالدور الإيجابية إلى المدخرات والسلوك الاستثماري للأثرياء مما أدى إلى النمو الاقتصادي، وقد أبرزت الحجج الأخيرة، التي تم التعبير عنها بشكل خاص منذ الأزمة المالية

٢٠٠٨/٢٠٠٧، ميل الأثرياء إلى استثمار مدخراتهم في أصول وسلع غير منتجة، مثل الإسكان والسلع الكمالية والمواد القابلة للتحصيل [١٥].

وقد أظهر Forbes (٢٠٠٠) أن العلاقة الإيجابية بين عدم المساواة والنمو يمكن أن تكون ممكنة على المدى القصير أو المتوسط عندما يتم استخدام بيانات عالية الجودة لعدم المساواة في الدخل مقدمة من Deininger & Squire (١٩٩٦). وقالت إنه من المرجح أن تكون سلبية على المدى الطويل بينما تكون إيجابية بشكل كبير على المدى القصير [١٦].

كما أظهر بارو أن تأثيرات عدم المساواة على النمو تختلف باختلاف مراحل التنمية الاقتصادية عبر البلدان. وتم تحديث ورقة Barro (٢٠٠٨) وتوسيع أعماله السابقة. وقد أكدت البيانات الدولية وجود منحنى كوزنتس الذي كان مستقرًا نسبيًا من الستينيات إلى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كما أظهرت معادلة النمو عبر البلدان تأثيرًا سلبيًا لعدم المساواة في الدخل على النمو الاقتصادي، مع تثبيت مجموعة مألوفة من المتغيرات التفسيرية الأخرى. وقد تضاءل هذا التأثير مع ارتفاع مستوى الناتج المحلي الإجمالي وكان إيجابيًا بالنسبة للدول الأغنى [١٧].

وأظهر نيفيس وآخرون (٢٠١٦) أن اتجاه تأثيرات النمو اتبع أيضًا نمطًا زمنيًا معينًا: ففي التسعينيات، وجدت معظم الدراسات المنشورة آثارًا سلبية بينما في بداية هذا القرن، انعكس هذا الاتجاه ووثقت الدراسات التجريبية بشكل متزايد النتائج الإيجابية [١٨].

وقد قام سينجانو (٢٠١٤) بالتحقيق في العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة في البيانات التي تغطي معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مدار الثلاثين عامًا الماضية. كانت مقاييس عدم المساواة المختلفة في معادلة النمو سلبية وذات دلالة إحصائية. كما قام بتقييم نظرية تراكم رأس المال البشري وقدم أدلة على أن رأس المال البشري هو قناة يمكن من خلالها أن يؤثر عدم المساواة على النمو الاقتصادي [١٩].

ويكمن العيب الشائع لمعظم الدراسات التجريبية التي تحلل العلاقة بين النمو والتفاوت في خطأ في تحديد النموذج. فهم لا يأخذون في الحسبان الفرضية القائلة بأن تأثير عدم المساواة على النمو الاقتصادي يمكن أن يكون غير خطي اعتمادًا على مرحلة التطور

(أي مستوى الناتج المحلي الإجمالي) والمستوى الأولي لعدم المساواة. ويقدم التحليل الذي أجراه Kolev and Niehues (٢٠١٦) أدلة لصالح هذه الفرضية [٢٠].

ويؤكد بانيرجي ودوفلو (٢٠٠٣) على حقيقة أن العلاقة بين التغيير في عدم المساواة في الدخل ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير الخطي بشكل كبير ويجدون دعمًا تجريبيًا لظروفهم باستخدام نماذج خطية جزئية. هذا له آثار طبيعية على تحليل كوزنتس على الرغم من أن بانيرجي ودوفلو (٢٠٠٣) يربطان تحليلهما في الغالب بنموذج الاقتصاد السياسي. وتشير نتائجهم على النماذج الخطية جزئيًا إلى وجود علاقة غير خطية، وفي الغالب علاقة سلبية، بين النمو والتغيرات في معاملات GINI ل ٤٥ دولة غير فقيرة في السنوات ١٩٦٥-١٩٩٥ مع لوحات غير متداخلة مدتها خمس سنوات. وهم يستخدمون ضوابط مأخوذة من Barro (٢٠٠٠) وPerotti (١٩٩٦) [٢١].

كما يلخصون أن التغييرات في متغير عدم المساواة مرتبطة بنمو أقل على المدى القصير، بغض النظر عن اتجاه هذه التغييرات. وفقًا لذلك، يجادلون بأن هذا اللاخطي يمكن أن يفسر سبب اختلاف نتائج البحث التجريبي في ظل قيود المواصفات الخطية. حتى أن تشين (٢٠٠٣) يجد مصطلحًا تربيعيًا ذا دلالة إحصائية في تحليل الانحدار يشير إلى وجود علاقة معكوسة على شكل حرف U بين عدم المساواة والنمو الاقتصادي [٢٢].

كما وجد (Berg et al., 2018) باستخدام دراسة واسعة عبر الدول، أن إعادة التوزيع تبدو مفيدة من حيث تأثيرها على النمو، إلا عندما تكون واسعة النطاق. كما وجدوا أن انخفاض عدم المساواة يرتبط بنمو أسرع وأكثر استدامة [٢٣].

خامسًا: علاقة النمو الاحتوائي براس المال البشرى (الصحة والتعليم):

يؤثر الاستثمار في راس المال البشرى على النمو الاحتوائي من خلال خفض معدلات الفقر والتقليل من عدم المساواة في الدخل.

١- علاقة النمو الاحتوائي بالتعليم:

حاولت دراسة (Oluseye and Gabriel, 2017) بحث محددات النمو الاحتوائي في نيجيريا خلال الفترة ١٩٨١ - ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة باستخدام

طريقة ARDL إلى أن تأثير كل من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق على التعليم في النمو الاحتوائي معنويًا وسالبًا في الأجلين القصير والطويل،

كما يؤدي الاستثمار في التعليم، وخاصة فيما يتعلق بالبعد النوعي للعمل المعرفة والمهارات المهنية إلى زيادة الإنتاجية ومستويات الدخل، ويتطلب تحقيق النمو الاحتوائي تكافؤ الفرص في حصول جميع أفراد المجتمع على التعليم والدعم المبكر من خلال التعليم في مرحلة الطفولة والتدريب المهني ودعم البحث والتطوير، والوصول إلى جميع السكان من خلال البنية التحتية الرقمية [٢٤].

أ- العلاقة بين الإنفاق على التعليم والحد من مستوى الفقر:

يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة إلى الاقتصاد القومي، وذلك من خلال دوره في زيادة الدخل والحد من الفقر، وتؤكد العديد من الدراسات على الأثر الإيجابي للتعليم على النمو الاقتصادي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، نظرا لما يترتب عليه من استيعاب الأفكار والتطورات التكنولوجية الجديدة إلى جانب الارتقاء بكفاءة رأس المال المادي، وارتفاع إنتاجية القوة العاملة، وهو ما تؤكده تجربة الدول الأسيوية، حيث يمثل الاهتمام بالعنصر البشري السبب الأساسي لارتفاع معدل النمو بها هو نتيجة لإصلاح سياسات التعليم والاهتمام بالبحث العلمي [٢٥].

ب- العلاقة بين التعليم وعدم المساواة:

تلعب العوامل التعليمية مثل الالتحاق المرتفع والتوزيع الأكثر مساواة للتعليم دورًا مهمًا في ضمان التوزيع العادل للدخل (Gorio & Lee De Gre, 1999) ومستوى رأس المال البشري وخاصة التعليم له أهمية أكبر [٢٦].

لذلك فإن العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والتوسع التعليمي علاقة طردية، حيث يزيد التعليم من عدم المساواة في الدخل لأن الأفراد المتعلمين يحصلون على دخل مرتفع مقارنة بالأفراد غير المتعلمين. كما يرتبط التحسن الإضافي في توزيع التحصيل التعليمي ارتباطًا مباشرًا بتوزيع أكثر عدلًا للدخل وبالتالي تقليل التفاوتات الاقتصادية، كما إن زيادة الاستثمار في التعليم تزيد من مهارات العمال وتمكنهم من

العثور على وظائف تتطلب مهارات أعلى، هذا بدوره يزيد من المعروض من العمال المهرة، ويقلل من أجورهم النسبية، وبالتالي يقلل عدم المساواة في الدخل. (٢٧).

كما تمت دراسة العلاقة بين عدم المساواة في الدخل ومستويات التعليم المختلفة على نطاق واسع في الأدب. فهناك علاقة سلبية بين التعليم وعدم المساواة في الدخل (٢٨).

فعلى وجه الخصوص، تم فحص آثار الالتحاق بالمدارس الثانوية على عدم المساواة في الدخل. لقد وجد أن الالتحاق بالمدارس الثانوية وإنجازاتها الأكاديمية تؤدي إلى تقليل عدم المساواة في الدخل (٢٩).

كمالا يؤثر التعليم الابتدائي على عدم المساواة في الدخل بينما يؤدي التوسع في التعليم الثانوي والعالي إلى تقليل عدم المساواة في الدخل (٣٠).

ج-علاقة النمو الاحتوائي بالصحة:

أشار العديد من الاقتصاديين (T. Rice 2009; J. Henderson, 2010; J. Rapoport, 2003) إلى أهمية الخدمات الصحية في دعمها للتنمية الاقتصادية ومدى وجود علاقة تبادلية بينهما، هذه العلاقة يمكن توضيحها من خلال الحلقات المفرغة للفقر، والتي تشير إلى أن انخفاض المستوى الصحي للسكان سوف يعمل بشكل أو بآخر على انخفاض إنتاجية الفرد بسبب مرضه مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الجانب الأخر يؤدي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى تخفيض الإنفاق على قطاع الصحة مما يؤدى إلى تدهور المستوى الصحي للسكان وهكذا تستمر عمل هذه الحلقة إلى أن يتم كسرها (الدمرداش، ٢٠٠٩) وذلك من خلال التركيز على ضمان قدرة الأفراد الضعفاء على الوصول إلى الرعاية الصحية والحصول على التأمين الصحي الذي يلبي احتياجاتهم أو الحصول على التأمين ضد البطالة وقد ينطوي هذا على توسيع نطاق الإنفاق على الصحة.

وتعتبر الصحة أيضًا من بين المصادر الأساسية للإنتاجية ويمكن أن تكون عامل جودة للعمالة. قد يضمن التحسن في الصحة ارتفاع متوسط العمر المتوقع الذي قد يؤدي إلى مكافآت حياة عمل أطول وإنجازات للفئة الماهرة والمتعلمة. وهناك أدلة تظهر علاقة إيجابية قوية بين الدخل والصحة.

وقد يحدد الدخل المرتفع حالة صحية أفضل من خلال الوصول إلى الخدمات الصحية المحسنة ومياه الشرب النظيفة والنظام الغذائي المغذي والنظافة الصحية الأفضل. كما تحدد الصحة والتعليم كفاءة أعلى واتساقًا في العمل قد يضمن مكافآت نقدية أعلى للعاملين مما قد يقلل من عدم المساواة الاقتصادية بشكل عام وخاصة بين الطبقة العاملة.

وجد بريستون (١٩٧٥) أنه من بين الدول الفقيرة، ترتبط الزيادة في دخل الفرد والمساواة في الدخل ارتباطًا وثيقًا بالزيادات في متوسط العمر المتوقع؛ ومع ذلك، فإن العلاقة تتسطح وتصبح أضعف أو حتى مفقودة بين الدول الأكثر ثراءً. [٣١].

روس وآخرون. (٢٠٠٠) لاحظ وجود علاقة إيجابية وهامة بين الوفيات وعدم المساواة في الدخل في المناطق الحضرية في كندا والولايات المتحدة. ومع ذلك، لوحظ وجود علاقة سلبية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد التحكم في الفروق بين البلدان في مستويات الدخل (ويلكينسون، ١٩٩٢؛ ويلكنسون، ١٩٩٧). على سبيل المثال، يمكن أن يتوقع المولود الجديد في دولة ذات دخل مرتفع أن يعيش لمدة ٧٥ عامًا، بينما يتوقع المولود الجديد في دولة منخفضة الدخل أن يعيش ٥٩ عامًا فقط [٣٢].

ولقد حقق العالم تحسينات هائلة في الصحة ومتوسط العمر المتوقع وهو ما يفسر تقليل عدم المساواة في الدخل. على سبيل المثال، في العالم النامي، ارتفع متوسط العمر المتوقع من ٤٠ عامًا في عام ١٩٥٠ إلى ٨٢ عامًا في عام ٢٠١٥. ولم تكن هذه التحسينات غير العادية ممكنة إلا من خلال تحسين خدمات الصرف الصحي والتغذية والرعاية الصحية الأولية، كما أظهر الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة تأثيرًا متناقصًا ذا دلالة إحصائية على عدم المساواة في الدخل (كلاوس وآخرون، ٢٠١٢؛ أندرسون وآخرون، ٢٠٠٥). وبالمثل لاحظ شولتز (١٩٦٣) أن تنمية رأس المال البشري هي المتغير الأكثر حيوية في تقليل التفاوت الاقتصادي [٣٣].

وفى دراسة (Nighat Aziz, Samina Sabirl, 2018) باستخدام بيانات لوحة من ٣١ دولة نامية، توضح الدراسة انه يوجد تناقض بين التفاوت في الدخل مع زيادة متوسط العمر المتوقع أو مؤشر الصحة، كما تشير الدراسة إلى العلاقة السلبية بين عدم المساواة في الدخل ومتوسط إكمال الدراسة الثانوية، هذا يعنى أن تراكم راس

المال البشرى في الدول النامية يساعد في خفض معدلات عدم المساواة في الدخل، كما تشير الدراسة أن كلاً المتغيرين الناتج المحلى الإجمالي مع التفاوت في الدخل مرتبطان بعلاقة إيجابية [٣٤].

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، تحسنت معدلات وفيات الأطفال ومتوسط العمر المتوقع في جميع أنحاء البلدان الفقيرة.

فقد وصف (Gwatkin, 1980) و(Deaton, 2016) [٣٥] هذا بأنه يوجد ثلاث موجات كبيرة من انخفاض معدل الوفيات. الموجة الأولى بدأت في نهاية القرن التاسع عشر، في شمال وغرب أوروبا ثم انتقلت بعد ذلك إلى أمريكا الشمالية. أما الموجة الثانية، التي بدأت في العشرينات من القرن الماضي، في جنوب وشرق أوروبا. وقد كان معدل الكسب في متوسط العمر المتوقع أسرع مما كان عليه في الموجة الأولى.

وبحلول منتصف القرن العشرين، كان متوسط العمر المتوقع في جنوب وشرق أوروبا قريبًا من متوسط العمر المتوقع في الشمال والغرب. وكانت الموجة الكبرى الثالثة في الاقتصادات الفقيرة التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية وساعدتها جهود الصحة العامة الدولية، ولا سيما مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة.

النتائج والتوصيات:

استعرضنا في هذا البحث الأدلة على العلاقات بين عدم المساواة الاقتصادية والفقر والنمو الاقتصادي في الأدبيات المبكرة، وكان التركيز على دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وعدم المساواة الاقتصادية، وقد وضعت ورقة سيمون كوزنتس لعام ١٩٥٥ فرضية مفادها أنه مع تقدم البلدان عبر مراحل التنمية فإن عدم المساواة سيرتفع أولًا ثم ينخفض (منحنى كوزنتس). قدم كوزنتس بعض التقديرات لهذه العلاقة لكنه أعرب عن أسفه في ذلك الوقت لعدم وجود بيانات جيدة النوعية. تشير الدراسات اللاحقة، ذات البيانات الأعلى جودة، إلى أن هذه العلاقة غير صحيحة.

وفي الآونة الأخيرة، تحول الاهتمام إلى دراسة العلاقة المعاكسة: ما إذا كان عدم المساواة مفيدًا أم سيئًا للنمو. يوجد الآن مؤلفات واسعة النطاق تغطي العلاقة النظرية وتقدم أدلة تجريبية تدعم كلا الفرضيتين. ويبدو أن النتائج تتوقف على جودة

البيانات، والاختلافات في التدابير المستخدمة، واختيار متغيرات التحكم وأساليب التقدير الإحصائي. وعلى الرغم من أنه من الممكن تحديد ثغرات في بعض هذه الدراسات، فإن إحدى الطرق التي يمكن من خلالها مواءمة الغموض في النتائج والمواقف المتعارضة هي من خلال اعتبار العلاقة بين عدم المساواة والنمو غير خطية. توضح كورنيا، أديسون وكيسكي (٢٠٠٣، ٢٠٠٤) نموذجًا حيث يرتفع النمو أولًا عند المستويات الأدنى من عدم المساواة، مع زيادة عدم المساواة، وعند مستويات عالية جدًا من عدم المساواة، ينخفض النمو مع زيادة أخرى في عدم المساواة [٣٦].

أكدت معظم الدراسات الاقتصادية على وجود علاقة طردية بين مستوى التعليم ومعدلات الدخول التي يحصل عليها الأفراد. لذلك فاحتواء هؤلاء المستبعدين والمهمشين في العملية الإنتاجية يتطلب إتاحة الفرص لهم في البداية في الحصول على مستوى التعليم والتدريب الكافي والعادل والكفء الذي يمكنهم من الحصول على فرص عمل أفضل وتحقيق دخول أفضل للخروج من دائرة الفقر. لذلك فالتعليم يعد مطلبا أساسيا لتحقيق النمو الاحتوائي، ولكن طريقة تمويل التعليم في الدولة هي التي تحدد مدى قدرته على تحقيق هذا النمو الاحتوائي. فالحصول على مخرجات تعليمية جيده لابد من توافر مدخلات ممثلة في موارد تمويلية كافية يتم تخصيصها بكفاءة وعدالة [٣٧]

كما أثبتت الدراسات أن العلاقة بين عدم المساواة في الدخل والتوسع التعليمي علاقة طردية، حيث يزيد التعليم من عدم المساواة في الدخل لأن الأفراد المتعلمين يحصلون على دخل مرتفع مقارنة بالأفراد غير المتعلمين. كما إن زيادة الاستثمار في التعليم تزيد من مهارات العمال وتمكنهم من العثور على وظائف تتطلب مهارات أعلى، هذا بدوره يزيد من المعروض من العمال المهرة، ويقلل من أجورهم النسبية، وبالتالي يقلل عدم المساواة في الدخل. [٣٨].

وقد أظهرت الدراسات بوجود ارتباط بين زيادة في عدم المساواة في الدخل والزيادة في متوسط العمر المتوقع في الدول الفقيرة، بينما هذه الزيادة تنخفض في الدول الأكثر ثراء، كما وجدت الدراسات إن اختلافات كبيرة في الصحة بين الدول الفقيرة والغنية ساهمت في اختلافات في الدخل حيث إن الأنفاق على صحة العمال

يؤدى إلى تحسين الصحة وطول العمر مما يؤدي إلى إنتاجية أكثر، أي أن الاختلافات بين البلدان في الصحة لها علاقة بالدخل.

التوصيات:

١- ضرورة توجيه السياسة الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المساهمة في تزايد معدلات الفقر من اجل التقليل والحد من الفقر وعدم المساواة وخاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة.

٢- محاربة التضخم والتقليل من معدل نموه وذلك من خلال مقابلة الزيادة في الطلب بزيادة في العرض، لأنه يعمل على زيادة الفقر.

٣- الاستثمار في مجال رأس المال البشري: يعتبر الاستثمار في التعليم والصحة من أهم مكونات رأس المال البشري حيث يؤدي الى تطوير القدرات الإنتاجية لأفراد المجتمع وتحسين مستواهم التعليمي وإكسابهم مهارات من خلال يمكن دمجهم في سوق العمل. ويعد توفير فرص توظف ذات إنتاجية عالية من اهم مصادر التقليل من عدم المساواة وتحسين الدخل وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي يشمل كل فئات المجتمع وبالتالي تحقيق النمو الاحتوائي.

٤- ويعتمد تحقيق النمو الاحتوائي على التدريب التحويلي ومساعدة العمالة على التعافي من فقدان العمل، إذ تساعدهم على التكيف بصورة أسرع عند وقوع الصدمات الاقتصادية، وتقصر فترات البطالة الطويلة.

٥- يمكن للحكومة تقديم تأمين على الأجور للعمالة التي يتم تسريحها وتعمل في وظائف بديلة أقل أجرا، كما يمكنها إمداد أصحاب الأعمال بدعم على الأجور لتعيين العمالة المسرحة.

٦- انتهاج سياسات تتوسع في إتاحة التمويل للفقراء والطبقة الوسطى بما يساعدهم على جنى ثمار التدفقات الرأسمالية الأجنبية، مع جمع الضرائب بشكل فعال.

٧- يركز على اعتماد سياسات تعزز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية لجميع طبقات المجتمع، من أجل تحقيق مزيد من المساواة في الفرص.

٨- لن تتحقق أهداف النمو الاقتصادي الاحتوائي وخصائصه بطريقة تلقائية، بل من خلال تدخل الدولة.

الأبحاث المستقبلية:

بالرغم من المساهمة البسيطة التي قدمت في هذه الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها، فإن هناك حاجة الى المزيد من البحث في هذه العلاقة لما لها من أهمية في جانبها التطبيقي في صياغة السياسات المرجوة لتحقيق النمو الاحتوائي، وتعتبر هذه الدراسة محاولة بسيطة لفتح المجال البحوث ودراسات أخرى حول نفس الموضوع على سبيل المثال" دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو الاحتوائي " و"اختبار طبيعة العلاقة بين الاستثمار في التعليم والصحة والنمو الاحتوائي **" باعتبار التعليم والصحة من أهم ركائز راس المال البشرى وخاصة في ظل جائحة كورونا.**

المراجع :

(١) ماجد يسرى الخربوطلى، كفاءة السياسة المالية في تحقيق التوازن بين النمو وإعادة التوزيع، حالة مصر من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١١، مصر المعاصر الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، أكتوبر ٢٠١٧، العدد ٥٢٨.

(2) OECD (2019), How's Life in the Digital Age: Opportunities and Risks of the Digital

Transformation for People's Well-being, OECD Publishing, Paris, p4

https://dx.doi.org/10.1787/9789264311800-en

(3) UNDP (2016), "Growth That Works for All," Vietnam Human Development Report 2015 on Inclusive Growth," January, p11. OECD (2014), "Report on The OECD Framework for Inclusive Growth, Meeting of The OECD Council at Ministerial Level, Paris 6-7, May, p.9.

(4) OECD, 2014, Op. Cit., P10.

(5) World Bank, "Commission on growth and development (CGD): the growth report

strategies for sustained growth & inclusive development, 2008.

(6) E Lanchovichina, and Lundstorm. "Inclusive growth analytics. Framework and application". Policy research working paper 4851, World Bank.2009

(7) World Bank," commission on growth and development (CGD): the growth report strategies for sustained growth & inclusive development, 2008.

(8) Ahluwalia, M. S. (1976). 'Inequality, poverty and development', Journal of Development Economics, 3(4): 307-342.

- Barro, R.J. (1999). 'Inequality, Growth, and Investment', NBER Working Papers 7038, National Bureau of Economic Research.

- Papanek, G., and O. Kyn. (1986). 'The Effect on Income Distribution of Development, the Growth Rate and Economic Strategy', Journal of Development Economics, 23 (1): 55-65.

(9) Ravallion, M. (1995). 'Growth and Poverty: Evidence for Developing Countries in the 1980s', Economics Letters, 48: 411-417.

- Deininger, K., and Squire, L. (1997). 'Economic growth and income inequality: reexamining the links', Finance and Development, March, 38 - 41.

- Bruno, M., Ravallion, M., and Squire, L. (1998). 'Equity and Growth in Developing Countries: Old and New Perspectives on the Policy Issues', in Tani, V. and Chu, K-Y, (editors), Income Distribution and High Growth, Cambridge, MA: MIT Press.

(10) Deininger and Squire, Ibid.

(11) Galor, O., and Tsiddon, D. (1997a). 'The Distribution of Human Capital and Economic Growth'. Journal of Economic Growth, 2, 93-124.

- Lazear, E., and Rosen, S. (1981). 'Rank-order tournaments as optimum labor contracts', Journal of Political Economy, 89, 841–864.

(12) Kaldor, N. (1957). 'A Model of Economic Growth', Economic Journal, 67, 591–624.

(13) Barro, R. J. (1997). Determinants of Economic Growth: A Cross-Country Empirical Study, Cambridge MA, MIT Press.

(14) Frank, M. W. (2009a). 'Inequality and growth in the United States: Evidence from a new state-level panel of income inequality measures', Economic Inquiry, 47: 55 – 68.

(15) Stiglitz, J. (2016). 'Inequality and Economic Growth', in: Mazzucato, M., Jacobs, M. (Eds.), Rethinking Capitalism. Wiley-Blackwell, Hoboken, New Jersey.p2.

(16) Forbes KJ (2000) A reassessment of the relationship between inequality and growth. Am Econ Rev 90(4): 869–887.

(17) Castello-Climent A (2010) Inequality and growth in advanced economies: an empirical investigation. J Econ Inequal 8: 293–321.

)18(Neves PC, Óscar A, Silva ST (2016) A meta-analytic reassessment of the effects of inequality on growth. World Dev 78: 386 – 400.

(19) Cingano F (2014) Trends in income inequality and its impact on economic growth. OECD SEM working paper 163.

(20) Kolev G, Niehues J (2016) The inequality-growth relationship an empirical re-assessment. IW Report 7, working paper version, IDW, Köln, pp 1–26.

(21) Banerjee AV, Duflo E (2003) Inequality and growth: What can the data say? J Econ Growth 8 (3): 267–299

- Perotti R (1996) Growth, income distribution, and democracy: what the data say. J Econ Growth 1 (2): 149 – 187

(22) Chen BL (2003) An inverted-U relationship between inequality and long-run growth. Econ Lett 79(2): 205 – 212.

(23) Berg, A., Ostry, J. D., Tsangarides, C. G., and Yakhshilikov, Y. (2018). 'Redistribution, inequality, and growth: new evidence', Journal of Economic Growth, 23(3): 259 – 305.

(24)Bienert, Jörg & Deutsch, Klaus-Günter &Klös, Hans-Peter &Röhl, KlausHeiner, (2018), "Skills, entrepre-neurship and new business models. Ways torejuvenate the German industrial model," IW-Policy Pa-per, No.13.

(٢٥) نجا، على عبد الوهاب (٢٠١٢)" محددات النمو الاحتوائى فى مصر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩) دراسة تحليلية قياسية "، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية – جامعة الاسكندرية، العدد الأول.

(26) De Gregorio, J., & Lee, J. W. (1999). Education and income distribution: New evidence from cross-country data. Serie Economia, No.55.Centro de Economia Applicate, Universidad de Chile

Eicher, T., & Garcia-Penaluna, C. (2001). Inequality and growth: The dual role of human capital in development. Journal of Development Economics, 66(1), 173-197

(27) Zakaria, M., & Fida, B. A. (2016). Trade openness and income inequality in China and the SAARC region. Asian Pacific Economic Literature, 30 (2), 33 - 44.

(28) De Gregorio, J. & Lee, J. W. (2002). Education and income inequality: New evidence from cross country data. The Review of Income and Wealth, 48 (3), 416 - 395

(29) Alderson A. S., & Nielsen, F. (1995). Income inequality, development, and dualism: results from an unbalanced cross-national panel. American Sociological Review 60, 674 - 701.

- Barro, R. J. (2000). Inequality and growth in a panel of countries. Journal of Economic Growth, 5 (1), 5 - 32.

(30) Mughal, M., & Diawara, B. (2011). Explaining income inequalities in developing countries: The role of human capital. Working Papers 2011-2012_2, CATT-UPPA– University de Pau et des Pays de labour.

(31) Preston, S. H. (1975). The Changing Relation Between Mortality and Level of Economic Development. Population Studies, 29(2), 231-248

- Rodgers, G. B. (1979). Income and inequality as determinants of mortality: An international cross-section analysis. Population Studies, 33(2), 343 – 351.

- Deaton, A. (2003). Health, inequality, and economic development. Journal of Economic Literature 41(1), 113–158.

(32) Ross, N. A., Wolfson, M. C., Dunn, J. R., J, M. Berthelot, Kaplan, G. A., & Lynch, J. W. (2000). Relation between income inequality and mortality in Canada and in the United States: Cross sectional assessment using census data and vital statistics, BMJ, 320, 898-902

- Wilkinson, R. G. (1992). Income distribution and life expectancy. British Medical Journal, 304(6820), 165-168

- Wilkinson, R. G. (1997). Income, inequality and social cohesion. American Journal of Public Health, 87, 104-106 World development indicators. Available at (www.worldbank.org).

(33) Claus, I., Martinez-Vazquez, J., & Vulvic, V. (2012). Government fiscal policies and redistribution in Asian countries. ADB Economics Working Paper Series 310, Manila: Asian Development Bank Anderson, E. (2005). Openness and inequality in developing countries: A review of theory and recent evidence, World Development, 33(7), 1045-1063

(34) Samina Sabir1, Nighat Aziz" Impact of Health and Education on Income Inequality: Evidence from Selected Developing Countries". University of Azad Jammu and Kashmir, r 2019.

(35) Deaton A (2013) The great escape; health, wealth, and the origins of inequality. Princeton University Press, Princeton.

- Gwatkin D (1980) Indications of change in developing country mortality trends: The end of an era? Popup Dev Rev 6(4): 615 – 644.

(36) Cornia, G. A., & S. Kiiski, S. (2001). Trends in income distribution in the post-World War ii period: evidence and interpretation. World Institute for Development Economics (UNU-WIDER), Discussion Paper, No. 89.

(٣٧) عبد العزيز، سلوى، (٢٠١٨) " تمويل التعليم العالى فى مصر لتحقيق النمو الاحتوائى ودعم التنمية المستدامة " مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – مصر، المجلد ١٩، العدد ١.

(38) Zakaria, M., & Fida, B. A. (2016). Trade openness and income inequality in China and the SAARC region. Asian Pacific Economic Literature, 30 (2), 33 - 44.